معضلة الحد من الهجرة غير النظامية في الشمال الأفريقي

مصر كنموذج إيجابي

أبريل 2022

ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان

مقدمة:

تفاقمت ظاهرة الهجرة في الدول الأفريقية في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلا أن القارة الأفريقية تعاني من العديد من التحديات التي تتدفع بالشعوب إلى السعي وراء ترك بلدانهم، بحثًا عن ظروف معيشية أفضل. وفي ظل ضعف الإمكانيات المادية التي تسمح للساعيين للهجرة بطرق قانونية ونظامية، يميل المهاجرون إلى الهجرة بطريقة غير نظامية، مما يؤثر سلبًا على المناطق المهاجر منها وأيضًا بلدان العبور.

وعُدت منطقة شمال أفريقيا أكثر المناطق تأثرًا بسياسات الهجرة غير النظامية وما يرتبط بها من ظاهرتي الاتجار بالبشر خاصة الجزء المتعلق منها بالهجرة غير النظامية، وأيضًا ظاهرة تهريب المهاجرين. وكانت فئة الشباب والنساء والأطفال هم الأكثر تأثرًا من تلك السياسيات السلبية.

وعلى هامش الدورة الحادية والسبعين من اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتزامنًا مع مشاركة مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان في الدورة الحالية والتي تعقد في القترة ما بين 21 أبريل وحتى 13 مايو 2022، وفي ظل اهتمام اللجنة الأفريقية بقضايا الحد من الهجرة غير النظامية الأفريقية، أصدرت ماعت هذه الدراسة بتسليط الضوء على الهجرة غير النظامية في شمال أفريقيا واتخذت مصر كنموذج إيجابي، باعتبارها أكثر دول شمال أفريقيا تحركًا نحو القضاء على تلك الظاهرة ومكافحتها على جميع المستويات.

وقد عملت الدراسة على إزالة الالتباس في المصطلحات المرتبطة بالهجرة غير النظامية خاصة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وأيضًا توضيح التشريعات الإقليمية والدولية للحد من الظاهرة، بالإضافة إلى تركيزها على سياسات مصر الحالية في مكافحة الهجرة غير النظامية وخاصة في الثمان سنوات الأخيرة.

المحور الأول: لمحة عن الهجرة غير النظامية في القارة الأفريقية

أولًا: تعريف الهجرة الغير نظامية والظواهر المرتبطة بها:

بدء ظهور الهجرة في أفريقيا بشكل عام منذ الحقبة الاستعمارية، وقد حدثت أولى موجات الهجرة من الشمال الأفريقي إلى فرنسا في نهاية القرن التاسع عشر، من خلال نقل أكثر من مليون جندي من الدول المغربية التي تقع تحت سيطرة الاستعمار للحرب مع الجبهة الفرنسية ضد ألمانيا أُثناء الحرب العالمية الأولى، وقد تكرر ذلك السيناريو مرة أخرى في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث تم تهجير الجنود قسرًا للمشاركة في الحروب.

وحتى بعد الحروب العالمية، ظل عدد لا بأس به من الجنود ذوي الأصول المغاربية في فرنسا لتلتحق بهم موجه جديدة من المهاجرين العمال، والذين قدروا في ذلك الوقت بحوالي 250 ألف مواطن من البلاد المغربية في القارة الأفريقية، وانتشرت في تلك الفترة هجرة اليد العاملة لأوروبا.

وبعد أن وضعت الدول الأوروبية سياسات صارمة بعد الأزمة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، وحددت أعداد المهاجريين بشكل نظامي من أفريقيا، دفع ذلك إلى ظهور الهجرة "*غير النظامية*" أو كما هو متعارف عليها– وذلك منذ تسعينيات القرن الماضي، ووقد وصل عدد المهاجرين في بداية الألفية الثالثة لبعض الدول الأوروبية مثل إسبانيا حوالي 4 ملايين وإيطاليا حوالي 3 ملايين ونصف مهاجر من دول الشمال الأفريقي.[1]

1. تعريف الهجرة غير النظامية:

وفي ذلك الإطار تعرف منظمة الهجرة الدولية **الهجرة غير النظامية** على أنها؛ "*تنقل الأشخاص خارج إطار القانون أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية الحاكمة للدخول إلى دولة المنشأ أو العبور أو المقصد أو الخروج منها*". [2]

ويجدر الإشارة إلا أن مصطلح الهجرة غير النظامية كان يطلق عليه الهجرة غير الشرعية من قبل، إلا أنه وفقًا لقرار الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تم التفريق بين مصطلحي "غير الشرعية" وبين "غير النظامية"، على أن تعني غير شرعي من الناحية القانونية أو من ناحية الإجراءات، أما مصطلح غير نظامي فهي تشير إلى الأشخاص أنفسهم. ويعتبر مفهوم الأخير أكثر حيادية ولا يحمل وصم مصطلح "غير شرعي". كما أنه يستخدم بكثرة من قبل المنظمات الدولية العاملة في قضايا الهجرة.[3]

2. الإتجار بالبشر:

تبرز بعض المفاهيم المرتبطة بظاهرة الهجرة غير النظامية وانتشارها، وذلك في ضوء صعوبة حصول الكثير من طالبي الهجرة على أساليب أو قنوات قانونية للانتقال من دولتهم إلى دولة أخرى، حيث يتم طلب المساعدة من الوسطاء الذين يزودون المهاجرين مقابل رسوم بالوثائق اللازمة لعبور الحدود بشكل قانوني، ومن ناحية أخرى يسهل المهربون عبور الحدود بشكل غير قانوني.

---

[1] كتاب دفاتر المتوسط، تنامي ظاهرة الهجرة غير شرعية و اثرها على التنمية في منطقة شمال أفريقيا، https://bit.ly/3sU09sm

[2] ساعد رشيد، وضع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، رسالة ماجستير (بسكرة، جامعة محمد خيضر، كلية القانون والعلوم السياسية، العام الجامعي 2011-2012 ص 16.15

[3] Parliamentary Assembly, Resolution 1509 (2006) Human rights of irregular migrants, https://bit.ly/3xMr0KU

وقد يأخذون مدفوعات مقابل الخدمات المقدمة ويتركون المهاجرين، لكن في حالات أخرى –وهي الأكثر انتشارًا– قد يضع المهرب المهاجرين في حالة عمل قسري على سبيل المثال، لسداد تكاليف السفر المتضخمة والتكاليف ذات الصلة من خلال الاقتطاعات المفرطة من الأجور، أو أن يكونوا جزءًا من شبكة تنوي استغلال عمالة المهاجرين أو تهريبيهم.

وفي ذلك السياق؛ يمكن الحديث عن الإتجار بالبشر، حيث يعرف بروتوكول الأمم المتحدة لمنع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال والمكملة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة (بروتوكول باليرمو) لعام 2000 جريمة **الاتجار بالبشر** على أنَّها:

"كل تجنيد أو نقل أو انتقال أو استقبال أفراد عن طريق التهديد أو استخدام القوة أو أي صور أخرى للإكراه أو الاختطاف أو الاحتيال أو الخداع أو استغلال النفوذ أو استغلال نقاط الضعف أو منح أو تلقي الأموال أو الامتيازات للحصول على موافقة شخص له سلطة على شخص أخر بغرض الاستغلال ويشمل الاستغلال كحد أدنى الدعارة أو صور أخرى للاستغلال الجنسي والعمالة أو الخدمة القسرية والعبودية أو الممارسات الشبيهة بها أو الأشغال الشاقة أو انتزاع الأعضاء، ولا تكون موافقة ضحية الاتجار بالأشخاص على الاستغلال المقصود في الفقرة السابقة محل اعتبار متى تبين استخدام أحد الوسائل الموجودة في الفقرة السابقة."[4]

إلا أنه يجدر الإشارة إلى أن الهجرة للعمل في ظل حاجة المهاجر الماسة للعمل ليس بضرورة أن يكون اتجار بالبشر، ما لم يكن هناك خداع أو إكراه أو إساءة أثناء عملية التنقل.[5]

3. تهريب المهاجرين:

انتشرت ظاهرة أخرى مقترنة بالهجرة غير النظامية أيضًا، وذلك على أثر الحاجة للهجرة من قبل آلاف الأشخاص إلى دول شمال أفريقيا بحثًا عن حياة أفضل، والفرار من النزاعات أو الفقر أو التغيّر المناخي عن طريق عبور البحر المتوسط من أجل الوصول إلى أوروبا. ومع ارتفاع تكلفة الهجرة أدى بالتالي إلى ظهور شبكة كاملة وسرية من الأشخاص الذين يؤمّنون الجوانب اللوجستية لهذه المسارات والمهاجرين، وهو الأمر الذي ضمن تحقيقهم لمكاسب خيالية فاقت حتى في بعض الأحيان الأرباح التي يدرّها تهريب الأسلحة والمخدّرات.[6]

ولذلك ووفقًا لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بروتوكول مكافحة الاتجار غير المشروع بالمهاجرين، المادة 3 (2004)، يُقصد بـ "**تهريب المهاجرين**" *تدبير الدخول غير المشروع لأحد الأشخاص إلى*

---

[4] الموسوعة السياسية، الاتجار بالبشر - Human Trafficking، https://bit.ly/3MkCJFl

[5] Ila, Forced labour and human trafficking, https://bit.ly/3s1ymqB

[6] على نوار، *تجارة تهريب البشر في أفريقيا.. أرباح خيالية ومعاناة لا تنتهي*، حفريات، 25 يناير 2020، https://bit.ly/3vIOFuL

دولة طرف ليس ذلك الشخص من مواطنيها أو من المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى". [7]

وفي حين يحاول اتخاذ العالم سياسات لتقييد الهجرة حول العالم، ظلت الهجرة غير النظامية آخذةً في الارتفاع في شمال أفريقيا، والتي تنطوي على الاتجار بالبشر والشبكات الإجرامية المرتبطة بذلك كما سبق الإشارة إليها، وتعتبر حماية المهاجرين، وخاصة النساء والأطفال، من ظاهرة الاتجار بالبشر أمر مرتبط بتعزيز حقوق الإنسان للمهاجرين والهجرة النظامية والأمن. والعنصر الأساسي للاتجار بالبشر هو أن الضحية محروم من إرادته ويضطر إلى ظروف شبيهة بالرق أو بالعبودية القسرية. [8]

ثانيًا: المهاجرين غير النظاميين.. إلى ماذا تشير أرقام 2021؟

فيما يتعلق **بأعداد المهاجرين** غير النظاميين من شمال أفريقيا، فقد وصل في أكتوبر 2021 حولي 85.610 ألف شخص إلى أوروبا عن طريق شمال أفريقيا، منهم 80.588 وصلوا عبر البحر المتوسط، وحوالي 5.022 ألف مهاجر غير نظامي عبر البر. وصل 47.932 منهم إلى إيطاليا، و30.028 ألف شخص إلى إسبانيا و6.462 ألف مهاجر غير نظامي إلى اليونان، وحوالي 464 شخص إلى مالطا. [9]

ويُقترن ارتفاع أعداد المهاجرين غير النظامين في شمال أفريقيا، بموت حوالي 741 شخص على طريق وسط البحر الأبيض المتوسط إلى إيطاليا، و14 شخص على طريق غرب البحر الأبيض المتوسط إلى البر الرئيسي لإسبانيا، و250 شخص على طريق المحيط الأطلسي إلى جزر الكناري.[10]

وفيما يتعلق **بالاتجار البشر** فإن جميع دول إفريقيا البالغ عددها 53 دولة أبلغت عن الاتجار بالبشر بسبب الفقر والنزاع المسلح وعدم الاستقرار، يضاف إلى ذلك أن ثلث الدول أبلغت عن تهريب البشر إلى أوروبا حيث تعمل النساء والأطفال في الدعارة، وربعها إلى الشرق الأوسط والدول العربية. كما أن عدد البلدان التي ذكرت حالات الاتجار بالأطفال كان ضعف العدد الذي أبلغ عن الاتجار بالنساء، ففي كينيا وزيمبابوي وغانا تم بيع فتيات لا تتجاوز أعمارهن 8 سنوات. وبشكل عام تنتشر تجارة في الجزء الغربي من القارة بشكل أكبر، في كلًا من بنين

[7] الإنتربول، تهريب المهاجرين – الموضوع، https://bit.ly/3hCL6hk
[8] Borgenproject, ABOUT HUMAN TRAFFICKING IN AFRICA, FEBRUARY 22, 2020, https://bit.ly/3vkSMx5
[9] UNHCR, Operational Data Portal Mediterranean situation https://bit.ly/3HGkdUh
[10] IOM, (2021) Migrant Deaths on Maritime Routes to Europe in 2021, https://bit.ly/35zoXya

وغانا ونيجيريا ومالي وبوركينا فاسو وموريتانيا وتوجو. إلا أن تلك التجارة تمر أيضًا بشمال أفريقيا لتهريب الضحايا.[11]

وهناك بعض الدول في شمال أفريقيا تعاني من جريمة الاتجار بالبشر، إلا أنها ليست بذلك الانتشار مثل غرب القارة، مثل تونس والجزائر والمغرب وليبيا، حيث لا تفي الدول الثلاث بالحد الأدنى من المعايير للقضاء على الاتجار بالبشر، ومع ذلك تحاول حكومات تلك الدول القيام بالعديد من الإجراءات للحد منها.[12]

وبالنسبة إلى عصابات **تهريب المهاجرين**، فقد جاءت ليبيا على رأس الدول المصدرة للهجرة على طول الساحل الشمالي الأفريقي، والتي تجني مئات الملايين من تلك العمليات، حيث تُقدر أرباح عصابات تهريب المهاجرين بين 255 مليونًا و300 مليون دولارًا في ليبيا وحدها، وفعليًا أصبحت هذه العصابات فاعلًا رئيسًا في فهم حركة الهجرة عبر أفريقيا: فـ80% تقريبًا من الهجرة غير النظامية من أفريقيا إلى أوروبا تحدث عبر إحدى شبكات تهريب البشر.[13]

ثالثًا: أسباب انتشار الهجرة غير النظامية في شمال القارة الأفريقية:

يمكن تقسيم أسباب تنامي ظاهرة الهجرة غير النظامية إلى العديد من الأسباب على النحو التالي:

أ. **أسباب اقتصادية:** تسببت الأوضاع الاقتصادية المتدنية في القارة الأفريقية في رفع أعداد المهاجرين بشكل غير نظامي في السنوات الأخيرة، ففي ظل الصراعات والنزعات الأفريقية وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي في البلاد مما يؤدي إلى ضعف فرص العمل ورفع معدلات البطالة، وأيضًا في الثلاث سنوات الماضية ومع انتشار فيروس كورونا والإغلاقات التي أثرت على اقتصاديات العالم أجمع، وعلى أفريقيا بشكل أكبر.

وعُدت الأسباب الاقتصادية من أكثر الأسباب التي تدفع الأفراد للهجرة، حيث أن الهدف الأساسي للهجرة هو ضمان الشعور بفارق إيجابي بين الأجور الحالية في دولة الأصل وبين الأجور المنتظرة في الدول المهاجر إليها. ويصف البعض الهجرة بأنها رد فعل تجاه "التخلف الاقتصادي".[14]

---

[11] PMCC, Children are main victims of trafficking in Africa, https://bit.ly/3oZXDje

[12] مجلة العيون الإنسانية، ظاهرة الهجرة غير الشرعية وعلاقتها بالجريمة المنظمة – الإتجار بالبشر في دول شمال أفريقيا نموذجا، 12 يوليو 2021، https://bit.ly/3MoxkwS

[13] على نوار، *تجارة تهريب البشر في أفريقيا.. أرباح خيالية ومعاناة لا تنتهي*، حفريات، 25 يناير 2020، https://bit.ly/3vIOFuL

[14] B.El-Khader ،***L'Europe et La Méditerranée ،Géopolitique de La proximité ،Paris: le harmattan, 1994*** ،p.66. https://bit.ly/35eeU0I

ب. **أسباب اجتماعية:** أحد دوافع الهجرة البارزة أيضًا هو "الانفجار الديمغرافي" في بعض الدول الأفريقية، حيث يترتب على تلك المشكلة ارتفاع معدلات البطالة، والبطالة في حد ذاتها دافع للهجرة وطلب العمل في الخارج، وذلك في ظل ارتفاع حدة البطالة في دول العالم الثالث وفي أفريقيا بشكل عام.[15]

ت. **أسباب سياسية:** أسفر عدم الاستقرار الناجم عن الحروب الأهلية والنزاعات وانتهاكات حقوق الإنسان بسبب انتماءاتهم العرقية أو الدينية أو السياسية، وهي أحد الأسباب الرئيسة لحركات الهجرة التي تجبر الأفراد على النزوح من المناطق غير الآمنة إلى آخري أكثر أمنا، وهو ما يطلق عليه هجرة قسرية وغالبًا ما تأخذ شكلًا غير نظامي.[16]

وقد أصبحت الهجرة من خلال تونس وإليها مصدر قلق خلال ثورة 2011 التي أثارت "الربيع العربي" الذي ضرب ليبيا ومصر، حيث تسببت في حالة من انعدام الأمن على حدود تلك الدول، حيث أن المهاجرون المتوجهون إلى أوروبا أو الشرق الوسط يستخدمونها أساسا كدولة عبور وليس كبلد مقصد.[17]

وبالرغم من تعدد الأسباب الأخرى التي يمكن أن تكون دافعًا قويًا لتنامي ظاهرة الهجرة الغير النظامية في شمال أفريقيا، مثل الدوافع الجغرافية والإعلامية والنفسية والتدخلات الخارجية والتاريخية وغيرها من العوامل، إلى أنه في الواقع يظل العامل الاقتصادي أهم عامل محرك وفارق في زيادة الهجرة الغير نظامية، مقترنة بالوضع المالي والتخلف الاقتصادي للدول الأفريقية.

[15] UN,***The Employment Imperative: Report on the World Social Situation 2007***, https://bit.ly/3H2MEf2

[16] عياد محمد سمير، ***الهجرة في المجال الأور ومتوسطي -العوامل والسياسات***، 13 يونيو 2013، https://bit.ly/3p0e2nu

[17] المركز الأوروبي، اتجاهات و دوافع الهجرة ، منطقة شمال افريقيا، 7 يوليو 2019، https://bit.ly/3pCzAXK

المحور الثاني: التشريعات الدولية والإقليمية لمعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية

أولًا: الأطر التشريعية الأممية المتعلقة بالحد من الهجر غير النظامية:

أصدرت الأمم المتحدة العديد من البرتوكولات والاتفاقيات الأممية المعنية بمكافحة الهجرة غير النظامية وأيضًا الظواهر المرتبطة بها من جريمة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وفيما يلي سيتم عرض أهم تلك الاتفاقيات والبرتوكولات ونُبذات عن كل إطار تشريعي فيما يلي:

1. الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية:

يعبر هذا الاتفاق العالمي عن الالتزام بتحسين التعاون في مجال الهجرة الدولية وحكومة الهجرة، وذلك في ضوء رغبة الآلف من المواطنين بالهجرة من بلدهم الأصلية لأسباب عديدة، وتؤثر الهجرة بشكل غير نظامي على المجتمعات المحلية وعلى أُسر المهاجرين أنفسهم، كما أن الهجرة الدولية تواجه العديد من الفرص والتحديات، وقد وضعت تلك الاتفاقية لمحاولة تقليص الفجوة بينهما.

يقوم الاتفاق على العديد من الأهداف والمقاصد التي يسعى لتحقيقها، والتي تدور حول تقليل الدوافع والعوامل الهيكلية السلبية التي تضطر الناس للهجرة، وتوفير معلومات حول جميع مراحل الهجرة، وضمان حيازة جميع المهاجرين على ما يثبت هويتهم، وإدارة الحدود بطريقة متكاملة وآمنه ومنسقة، ومنع الاتجار بالبشر ومكافحته والقضاء عليه في سياقات الهجرة الدولية، وتعزيز التدابير الوطنية لمكافحة تهريب المهاجرين. [18]

2. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

وُضعت هذه الاتفاقية في ظل انتشار الجريمة المنظمة عالميًا والعابرة للحدود الوطنية والتي برزت عنها أيضًا العديد من الظواهر الأخرى، وذلك بهدف تعزيز التعاون لمنعها ومكافحتها بمزيد من الفعالية. وقد عرفت الاتفاقية بشكل تفصيلي الجماعات الإجرامية المنظمة وغيرها من التعريفات المرتبطة بها مثل الجريمة الخطيرة. شملت الاتفاقية على 41 مادة، وقد اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

أشارت الاتفاقية في موادها إلى تجريم المشاركة في جماعة إجرامية منظمة، وتجريم غسل عائدات الجرائم، وتدابير مكافحة غسل الأموال، وتجريم الفساد وتسليم المجرمين، ونقل الأشخاص المحكوم عليهم والمساعدة القانونية

[18] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، 19 ديسمبر 2018، https://bit.ly/35SBrRo

المتبادلة وتجريم عرقلة سير العدالة وحماية الشهود ومساعدة الضحايا وحمايتهم. كما تضمنت تدابير تعزيز التعاون مع أجهزة إنفاذ القانون والعمل على جمع وتبادل وتحليل المعلومات عن طبيعة الجريمة المنظمة، وأخيرًا تنفيذ الاتفاقية من خلال التنمية الاقتصادية والمساعدة التقنية.[19]

3. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

تم وضع هذا البروتوكول كإعلان من الدول الأطراف على العزم لاتخاذ تدابير فعلية لمنح مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البحر والجو وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التعاون ووجود نهج دولي شامل، وقد تم اعتمد وعرض البرتوكول للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون في نوفمبر 2000.

كما يأتي هذا البرتوكول من أجل معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وبخاصة ما يتصل منها بالفقر، وعلى تحقيق أقصى حد من فوائد الهجرة الدولية لمن يعنيهم الأمر، وشجعت الآليات الإقليمية ودون الإقليمية على الاستمرار، في معالجة مسألة الهجرة والتنمية، واقتناعًا منها بضرورة معاملة المهاجرين معاملة إنسانية وحماية حقوقهم الإنسانية حماية تامة. كما لم يكن هناك من قبل صك شامل يتصدى لجميع جوانب تهريب المهاجرين وسائر المسائل ذات الصلة، ويتكون البرتوكول من 25 مادة تدور حول تهريب المهاجرين عبر البحر والتدابير اللازم اتخاذها لمكافحة تهريب المهاجرين عبره، وحول أيضًا إمكانية التعاون الدولي للحد من تهريب المهاجرين.[20]

4. بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، المُكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية:

في ضوء العثور على أعداد كبيرة من ضحايا الاتجار بالبشر من النساء والأطفال، ظهرت الحاجة الملحة لوضع نهج دولي يشمل تدابير لمنع ذلك الاتجار ومعاقبة المتّجرين وحماية ضحايا ذلك الاتجار بوسائل منها حماية حقوقهم الإنسانية المعترف بها دوليا، وذلك على الرغم من وجود مجموعة متنوعة من الصكوك الدولية المشتملة على قواعد وتدابير عملية لمكافحة استغلال الأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال، إلا أنه لا يوجد صك عالمي

---

[19] مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2000، https://bit.ly/3vJbNJB

[20] الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي، *بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية*، https://bit.ly/3MtozSk

يتناول جميع جوانب الاتجار بالأشخاص. وقد تم اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 25 الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في 15 نوفمبر 2000.

وقد ضم البروتوكول 20 مادة، اشتملت على كيفية حماية ضحايا الاتجار بالأشخاص، وإعادة ضحايا الاتجار بالبشر إلى أوطانهم، وأيضًا التعاون الدولي والتدابير الأخرى، بما في ذلك تأمين الوثائق ومراقبتها، وتسوية النزاعات التي هي سبب رئيس في انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر في بعض المناطق، كما أشار البروتوكول إلى تجريم سلوك "الاتجار بالبشر".[21]

5. أجندة التنمية المستدامة 2030:

تم اعتماد الوثيقة الختامية لخطة التنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر 2015، تنطبق تلك الأجندة على جميع الدول، وتقع مسؤولية وضع الأولويات الوطنية والتنفيذ على الحكومات بالشراكة مع كل الأطراف المعنية ومتابعة دورية للتنفيذ سنويًا. تتضمن أجندة التنمية المستدامة 17 هدفًا و169 مقصد و231 مؤشر.

فيما يتعلق بقضية الهجرة، فقد ضمت الأجندة العديد من المقاصد والمؤشرات المتعلقة بشكل مباشر بالمهاجرين، مثل الهدف 8.8 المتعلق بحقوق العمال المهاجرين، وإحدى مؤشرات الهدف العاشر وهي خفض تكاليف معاملات تحويلات المهاجرين، وسياسات الهجرة المخطط لها وتتسم بحسن الإدارة الهدف العاشر أيضًا. وهناك أهداف أخرى متعلقة بالحد من الاتجار بالبشر مثل 5.2 و8.7 و16.7.[22]

[21] الأمم المتحدة مكتب المفوض السامي، ***بروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالأشخاص، وبخاصة النساء والأطفال،*** المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، 15 نوفمبر 2000، https://bit.ly/3Cm5FIG

[22] الإسكوا، *الهجرة وخطة التنمية المستدامة لعام 2030*، 16 يوليو 2018، https://bit.ly/3HNTjd8

ثانيًا: التشريعات والسياسات القارية لمكافحة الهجرة غير النظامية:

قام العالم بالعديد من الجهود لمكافحة الهجرة الغير نظامية مثل صياغة أهداف التنمية المستدامة 2030 وقد أشارت صراحة إلى الهجرة في ستة من أهدفها السابعة عشر. وعلى صعيد القارة الأفريقية، فقد قامت بالعديد من الجهود لمحاولة تحجم انتشار ظاهرة الهجرة الغير نظامية، والتي سيتم الإشارة إليها على النحو التالي:

1. أجندة التنمية المستدامة الأفريقية 2063:

أطلق الاتحاد الأفريقي استراتيجية التنمية في أفريقيا في نفس العام إطلاق أجندة التنمية المستدامة 2015، وذلك خلال نصف القرن القادم، حيث تم اعتماد أجندة 2063، والتي تطمح إلى الوصول إلى أفريقيا موحدة ومتحدة سياسيًا وتدعو إلى حرية تنقل الناس ورؤوس الأعمال والسلع والخدمات.

وتشير الأجندة إلى أهمية تحقيق وتوحيد التكامل الاقتصادي القاري، الذي يستند إلى عمل المجموعات الاقتصادية والإقليمية وتنفيذ بروتوكولاتها الخاصة بحرية تنقل الأشخاص من خلال بروتوكول الاتحاد الأفريقي الخاص بحرية حركة الأشخاص ومنطقة التجارة القارية. كما تدعو أجندة عام 2063 إلى حرية تنقل الناس كجزء من أجندة التكامل القاري. وتشير الأجندة أيضًا إلى أهمية مكافحة الهجرة غير النظامية في أفريقيا ووضع السياسيات والبرامج الوطنية والإقليمية من أجل الحد منها تحقيقًا للأهداف الاقتصادية المنشودة.[23]

2. إعلان الهجرة 2015 لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين:

في يونيو 2015 أصدر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي **إعلان الهجرة** في الدورة الخامسة والعشرين لجمعية الاتحاد الأفريقي في جوهانسبرج، والتزمت ببعض الإجراءات مثل تعزيز الجهود الرامية لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والإسراع في تنفيذ النظم الخالية من التأشيرات على مستوى القارة بما في ذلك إصدار التأشيرات في موانئ الدخول للأفارقة، واستنادًا إلى مبدأ المعاملة بالمثل والتعجيل بتفعيل جواز السفر الأفريقي والذي ستصدره الدول الأعضاء ومن شأنه أن ييسر حرية تنقل الأشخاص في القارة.[24]

---

[23] اليوم السابع، الأمن والتنمية مفتاحا مصر لمواجهة "الهجرة غير الشرعية" فى أفريقيا.. تفاؤل أوروبى برئاسة مصر للاتحاد الأفريقى.. وخبراء يتوقعون حلولا جذرية للظاهرة.. ومطالب بتحمل "القارة العجوز" مسئولياتها والمشاركة فى الحل، 20 فبراير 2019، https://bit.ly/3MCEsGm

[24] الاتحاد الأفريقي، إطار سياسة الهجرة في أفريقيا وخطة العمل(2018 – 2030)، https://bit.ly/3LOMZFB

3. إطار سياسة الهجرة في أفريقيا 2018-2030:

تم وضع **إطار سياسة الهجرة في أفريقيا 2018-2030** من قبل الاتحاد الأفريقي، كوثيقة مرجعية لا تضع التزامات على الدول الأعضاء. توفر توجيهات ومبادئ لمساعدة الحكومات والجماعات الاقتصادية الإقليمية في صياغة وتنفيذ سياساتها الوطنية والإقليمية الخاصة المتعلقة بالهجرة، وفقا لأولوياتها ومواردها. يعالج ذلك الإطار بعض الموضوعات مثل؛ حوكمة الهجرة، وهجرة اليد العاملة والتعليم، وانخراط المغتربين، حوكمة الحدود، الهجرة غير النظامية، النزوح القسري، الهجرة الداخلية، الهجرة والتجارة. [25]

4. مبادرة الاتحاد الإفريقي -القرن الإفريقي:

وضع الاتحاد الأفريقي **مبادرة الاتحاد الإفريقي -القرن الإفريقي** التي تهدف إلى معالجة تحديات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين من القرن الأفريقي وعبره، ومواجهة عصابات الجريمة المنظمة، وذلك بعد أن أصبحت تدفقات الهجرة تشكل مصدر قلق لأن الأعداد الكبيرة من الأشخاص الذين ينتقلون من القرن الأفريقي وعبره إلى أوروبا وجنوب أفريقيا هم من طالبي اللجوء واللاجئين، ويستحقون الحماية الدولية والحلول الدائمة.

ولذلك تُمثل مبادرة الاتحاد الأفريقي خطوة هامة نحو المضي قدمًا باستجابة إقليمية شاملة لتحديات الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين باعتبارهم جزءًا من حل هذه القضية الشائكة، ووضع مكافحة الإرهاب كأحد دعائم الموقف الأفريقي الموحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، ومن ثم فقد تم اعتماد بيان ختامي مشترك أكدت فيه الدول الأعضاء على التزام الدول الأفريقية بمواجهة تداعيات الظاهرتين.[26]

المحور الثالث: جمهورية مصر العربية ... خطوات جادة للقضاء على الهجرة غير النظامية

قامت الحكومة المصرية بالعديد من الجهود في ضوء سعيها للحد من الهجرة غير النظامية وتأثيراتها السلبية على المجتمع المصري، وتتماشي تلك الجهود مع تنفيذ مصر لأجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، وهو ما يتوافق أيضًا مع رؤية مصر 2030، وتتمثل تلك الجهود في التعاون مع الاتحاد الأوروبي عن طريق المشاركة في العديد من الفعاليات الدولية وعقد برتوكولات مشتركة، والتعاون مع حكومات القارة الأفريقية لتبادل الخبرات حول

---

[25] المرجع السابق

[26] المؤتمر الإقليمي لمبادرة الاتحاد الأفريقي والقرن الأفريقي حول مكافحة الاتجار في البشر وتهريب المهاجرين شرم الشيخ ٢ إلى ٤ يونيو سنة ٢٠١٦ https://bit.ly/3v6tfr8

مكافحة الظاهرة، وعلى المستوى المحلي؛ فقد قامت الحكومة المصرية بإصدار العديد من الاستراتيجيات المصرية الهادفة للقضاء على الهجرة غير النظامية والظواهر المرتبطة، وأيضًا قامت بإدخال تعديلات على القانون المصري.

ويمكن الإشارة إلى الجهود المصرية فيما يلي:

أولًا: تعاون الحكومة المصرية مع الاتحاد الأوروبي للحد من الهجرة غير النظامية:

عُدت مصر وجهة ونقطة عبور مهمة لأوروبا منذ أواخر الثمانينيات، كما أنها أحد المصدريين للهجرة، وهو أكد على الحاجة للتعاون ما بين الاتحاد الأوروبي وبين الحكومة المصرية لإدارة الحدود والعمل على وقف تدفقات الهجرة الغير نظامية، ومنذ 2014 بدأ التعاون ما بين الجهتين في الزيادة في شكل اتصالات واجتماعات وجلسات تشاورية.

وفي إطار ذلك؛ شاركت الحكومة المصرية في إعلان روما بشأن "مبادرة الاتحاد الأوروبي للهجرة في القرن الإفريقي" والتي سميت بـ "عملية الخرطوم "في نوفمبر 2014 لمساعدة دول القرن في مكافحة أسباب الهجرة غير النظامية. كما شاركت بفعالية في عملية التحضير والصياغة في "قمة فاليتا "بمالطا حول الهجرة غير النظامية في نوفمبر 2015، وهو ما عمل على زيادة أواصر التعاون ما بين مصر والاتحاد الأوروبي في مجال الهجرة.

وقد وقعت الحكومة المصرية في أكتوبر 2018 اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب الأشخاص والإتجار بالبشر، وضمت الاتفاقية 7 مشروعات في 15 محافظة بقيمة 60 مليون يورو، لمعالجة الأسباب الرئيسية المسببة لظاهرة الهجرة غير النظامية.

واستمرارًا للجهود المصرية أيضًا بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي؛ استضافت مصر أول قمة عربية أوروبية بين الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي لمناقشة قضايا الهجرة في فبراير 2019. كما تم تجديد توقيع مصر وإيطاليا برتوكول مكافحة الجريمة والهجرة غير النظامية 2020 والذي كان قد وُقع للمرة الأولى في 2018. بالإضافة إلى ما سبق، تتعاون مصر وإيطاليا في مجال التدريب والتأهيل وتصدير العمالة المصرية لسوق العمل الإيطالي بطريقة نظامية ولائقة، والتصدي لعمليات الهجرة غير النظامية.

كما عقدت مصر والاتحاد الأوروبي اجتماعات تشاورية لبحث أزمة الهجرة وسبل التصدي لها، منها جلسة المشاورات الأولى في 17 ديسمبر 2017، وجلسة أخرى في 25 يونيو 2019، وأخيرًا الجلسة الثالثة في 15 نوفمبر 2021، وقد أسفرت تلك الاجتماعات عن الاتفاق على بروتوكولات تعاون مشترك ذات طابع استراتيجي

لمكافحة التهريب والإتجار بالبشر، ودعم جهود تعزيز الهجرة النظامية، والتأكيد على الحاجة لجذب مزيد من الاستثمارات وخلق فرص عمل، بجانب مساهمات الاتحاد الأوروبي في توفير المعدات اللازمة في مجال مكافحة الهجرة[27].

ثانيًا: جهود الحكومة المصرية على المستوى الإقليمي والمحلي:

1. المستوى الإقليمي:

قامت مصر باستضافة المؤتمر الإقليمي الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي في كفر الشيخ في سبتمبر 2015، وخلاله تم تقديم مجموعة من المشاريع والأفكار الإفريقية للتنمية، ومعالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير النظامية.

فيما استضافت مصر بشرم الشيخ الاجتماع الوزاري الثاني لمبادرة الاتحاد الإفريقي والقرن الإفريقي حول الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في يونيو 2016. وفي نوفمبر 2017 استضافت مصر في الأقصر المؤتمر الأول الذي ضم كافة العمليات التي تتناول مسار الهجرة بين إفريقيا وأوروبا، وركز المؤتمر على مكافحة عمليات تهريب المهاجرين والإتجار في البشر، مع التركيز على الأشخاص القصر بدون مرافقين.

كما استضافت مصر المنتدى الإقليمي الأول لهيئات التنسيق الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر وتهريب المهاجرين في إفريقيا في نوفمبر 2019، وأخيرًا أعلنت الحكومة المصرية عن مشروع تفكيك شبكات الإتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين في شمال إفريقيا بالتعاون من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في يوليو 2020[28].

2. المستوى المحلي:

ا. اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر:

تم تأسيس **اللجنة الوطنية التنسيقية** في 23 يناير 2017 بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 192 لسنة 2017، وهي لجنة تابعة لمجلس الوزراء، وتضم 29 وزارة وهيئة، بخلاف رئيس اللجنة واثنين من الخبراء، وتختص اللجنة الوطنية بالعمل على رفع مستوى الوعي العام بمخاطر الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر. وتقوم اللجنة

[27] نسرين الشرقاوي، بوابة الأمان لأوروبا.. مصر الرقم الصحيح لحل خوارزميات الهجرة غير الشرعية، المرصد المصري، 2 ديسمبر 2021، https://bit.ly/3MLlBbX

[28] مرجع سابق

أيضًا بتعبئة الموارد اللازمة لدعم جهود مكافحة هذه القضايا وخاصة دعم التنمية من أجل القضاء على الهجرة غير النظامية والإتجار بالبشر، وتعزيز وسائل ومسارات الهجرة غير النظامية.

واستطاعت تلك اللجنة وضع بعض القوانين منها القانون رقم 64 لعام 2010 لمكافحة الإتجار بالبشر[29]. كما تم **إصدار القانون رقم 82 لعام 2016**، لردع وتعنيف جريمة الهجرة غير النظامية؛ إذ نص القانون في مادته السادسة على أن "يُعاقب بالسجن وبغرامة لا تقل عن خمسين ألف جنيه ولا تزيد على مائتي ألف جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر كل من ارتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط في ذلك[30]."

ب. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر:

في 2016 أصدرت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر 2016- 2020[31]، في ظل السعي إلى مكافحة ومنع جرائم الاتجار بالبشر، وتستند الإستراتيجية إلى أربعة محاور أساسية هي التدابير الخاصة بالمنع والرقابة وتجفيف المنابع، والمحور الثاني التدابير الخاصة بالمكافحة والمعاقبة والإفلات من العقاب، والمحور الثالث التدابير الخاصة بالحماية والمساعدة، والمحور الرابع الشراكة التي تعد لازمة لنجاح أية أنشطة والتعاون بين أعضاء اللجنة من الجهات الوطنية التي تضم اليوم 30 وزارة وهيئة ومجالس لحقوق الإنسان أو مع المجتمع المدني، وكذلك التفاعل مع المنظمات الدولية والجهات المانحة.[32]

ج. الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير النظامية:

كما أصدرت الحكومة المصرية الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير النظامية2016-2026، وذلك بعد أن اتخذت مصر خطوة استباقية في مواجهة الهجرة غير النظامية من خلال إنشاء لجنة وطنية تنسيقية تابعة لمجلس الوزراء، تضم في عضويتها 18 وازرة وهيئة بالإضافة إلى مجلسي حقوق الإنسان والطفولة والأمومة. وكان من المنطقي أن تسارع اللجنة الوطنية في مرحلة لاحقة إلى وضع استراتيجية متكاملة تعكس رؤية الحكومة وتصورها المستقبلي لمكافحة الهجرة غير النظامية وتتواكب مع خطة الدولة للتنمية 2030. تستهدف الاستراتيجية الوطنية (2016 – 2026) الفئات الأكثر عُرضة لخطر الاستغلال من جانب المهربين وهم الشباب (18 – 35 سنة)

---

[29] للجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر https://bit.ly/3J71Byw

[30] اكسترا نيوز، ***على مدار 6 سنوات.. كيف قضت مصر على ظاهرة الهجرة غير الشرعية؟***، 29 أغسطس 2019، https://bit.ly/3tRv0q3

[31] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر https://bit.ly/34G6srq

[32] بوابة الأهرام، نائلة جبر: الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر تهدف لرفع مستوى الوعي العام بهذه الجريمة، 7 مارس 2022، https://bit.ly/3w2E4ej

والأطفال وأُسرهم والوافدين الى مصر بشكل غير نظامي أو غير شرعي كما تسعى إلى ردع ومعاقبة سماسرة وتجار الهجرة من خلال إجراءات وعقوبات مشددة. ويشارك في تنفيذ الاستراتيجية كافة الجهات الحكومية المعنية بالمكافحة والتوعية إلى جانب جهات إنفاذ القانون والأجهزة التعليمية والدينية والإعلامية بالإضافة إلى هيئات ومكونات المجتمع المدني.[33]

د. المبادرة الرئاسية " مراكب النجاة":

تأتي الخطوة الأهم في تاريخ الجهود المصرية في مكافحة الهجرة غير النظامية في عام 2019 والتي تمثلت في تنفيذ المبادرة الرئاسية " **مراكب النجاة**" والتي تهدف إلى التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية، وتوفير فرص عمل مناسبة للشباب لأكثر القرى والمحافظات تصديرًا للهجرة غير النظامية، وتوعيتهم بمخاطر تلك الهجرة، مع تخصيص 250 مليون جنية من ميزانية الدولة في عام 2021 لدعم تنفيذ المبادرة فيما يقرب من 70 قرية على مستوى الجمهورية. ويجدر الإشارة إلى أن المبادرة قد ساهمت في إطلاق مشروعات بقيمة 55 مليون جنية، بالإضافة إلى تدشين العديد من وش العمل بهدف التوعية بمخاطر الهجرة غير النظامية، ومكافحة تهريب المهاجرين والإتجار بالبشر.[34]

كما عملت الحكومة المصرية أيضًا على تيسير مسارات الهجرة إلى أوروبا بطرق نظامية، كأحد الحلول لظاهرة الهجرة الغير نظامية، وطالبت الحكومة المصرية دول الاتحاد الأوروبي بالعمل على عودة الاستقرار في الدول التي تعاني من عدم الاستقرار ما نتج عنه تلك الهجرة غير النظامية. كما طالبت الحكومة المصرية من الاتحاد الأوروبي ضخ استثمارات لتوفير مشروعات تنموية لإيجاد فرص عمل للشباب في الدول المصدرة للهجرة غير النظامية.[35]

و. تعديل قانون مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين:

بالإضافة إلى ما سبق؛ فقد وافق مجلس النواب على مشروع قانون في مارس 2022 مقدم من الحكومة بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة الهجرة غير النظامية وتهريب المهاجرين، الصادر بالقانون رقم 82 لسنة 2016، والذي يهدف لزيادة العقوبات للجرائم المنصوص عليها في القانون. يهدف القانون لمكافحة تهريب المهاجرين بالبر والبحر

---

[33] الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الهجرة غير الشرعية 2016 – 2026 https://bit.ly/3MNFoaY

[34] أخبار اليوم، ***إشادات دولية بالتجربة المصرية.. «مراكب النجاة»| استراتيجية متكاملة لمواجهة الهجرة غير الشرعية بـ 60 مليون يورو***، 21 يناير 2022، https://bit.ly/3KEZhyZ

[35] مرجع سابق

والجو لم يستحدث تجريمًا جديدًا إنما جاء بتغليظ العقوبات المقررة في القانون القائم فقط، وإنفاذًا للبروتوكول المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة المعروف ببروتوكول "باليرمو".[36]

وقد ونصت المادة على: "يعاقب بالسجن المشدد وبغرامة لا تقل عن مائتي ألف جنيه ولا تزيد على خمسمائة ألف جنيه أو بغرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر، كل من أرتكب جريمة تهريب المهاجرين أو الشروع فيها أو توسط في ذلك".

"وتكون العقوبة السجن المشدد مدة لا تقل عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن خمسمائة ألف جنيه ولا تزيد على مليون جنيه أو غرامة مساوية لقيمة ما عاد عليه من نفع أيهما أكبر في بعض الحالات، منها؛ إذا كان الجاني قد أسس أو نظم أو أدار جماعة إجرامية منظمة لأغراض تهريب المهاجرين أو تولى قيادة فيها أو كان أحد أعضائها أو منضماً إليها، أو إذا كانت الجريمة ذات طابع غير وطني، أو إذا تعدد الجناة، أو ارتكب الجريمة شخص يحمل سلاحًا".

"أو إذا كان الجاني موظفًا عامًا أو مكلفًا بخدمة عامة وارتكب الجريمة باستغلال الوظيفة أو الخدمة العامة، أو إذا كان من شأن الجريمة تهديد حياة من يجرى تهريبهم من المهاجرين أو تعريض صحتهم للخطر، أو تمثل معاملة غير إنسانية أو مهينة، أو إذا حصل الجاني على منفعة لاحقة من المهاجر المهرب أو ذويه، أو إذا كان المهاجر المهرب امرأة أو طفلاً أو من عديمي الأهلية أو من ذوي الإعاقة، أو إذا استخدم في ارتكاب الجريمة وثيقة سفر أو هوية مزورة، أو إذا استخدمت وثيقة سفر أو هوية من غير صاحبها الشرعي، أو إذا استخدم في ارتكاب الجريمة سفينة بالمخالفة للغرض المخصص لها أو لخطوط السير المقررة، أو إذا عاد الجاني لارتكاب الجريمة المنصوص عليها في الفقرة الأولى من هذه المادة".[37]

جدوى الجهود المصرية في مكافحة الهجرة غير النظامية:

وفي إطار تم الإشارة إليه من الجهود الحكومية السابقة، فيمكن ملاحظة أنه على مدار العشر سنوات الماضية بدأ الاهتمام المتزايد بملف الهجرة غير النظامية منذ عام 2014، فمنذ عام 2012 إلى عام 2014 لم تقم الحكومة في تلك الفترة بأي جهود تُذكر على المستوى الدولي أو الإقليمي أو المحلي.

[36] جريدة المال، «النواب» يوافق مبدئيا علي قانون مكافحة الهجرة غير الشرعية، 8 مارس 2022، https://bit.ly/3CABzRK
[37] مصراوي، حبس وغرامة.. تعرف على عقوبة الهجرة غير الشرعية بعد موافقة البرلمان، 8 مارس 2021، https://bit.ly/3q3ttvN

وعلى مدار الثمان سنوات الماضية، أشادت الجهات الدولية من الاتحاد الأوروبي والمنظمة الدولية للهجرة بدور الحكومة المصرية في تحسين ملف الهجرة غير النظامية، سواء من خلال إطلاقها للاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر خاصة المرتبط بقضية الهجرة غير النظامية أو الحد من الهجرة غير النظامية، وأيضًا من خلال التعديلات التشريعية التي قام بها مجلس النواب في مارس الماضي وهو ما أسفر عن تغليظ عقوبة الهجرة غير النظامية، بالإضافة إلى ما سبق دور **اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر** التي تم تأسيسها في عام 2017 سواء من خلال عمل برامج توعوية وورش عمل أو التعاون مع منظمات دولية معنية بالحد من الهجرة غير النظامية أو السعي لإدخال تعديلات على بعض التشريعات الوطنية.

وفي وقت سابق ثمن مفوض الاتحاد الأوروبي لشؤون الهجرة والمواطنة والشؤون الداخلية ديميتريس أفراموبولوس، الجهود المصرية لوقف الهجرة غير النظامية. كما أكد أن مصر تعتبر نموذجاً للاستقرار والنمو في المنطقة، في حين أشار المستشار النمساوي سيباستيان كورتز إلى دور مصر الهام في مكافحة الهجرة غير النظامية. وأشادت المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بالجهود المبذولة من قبل مصر في تأمين حدودها البحرية، مما ساهم في منع حركة الهجرة من مصر إلى أوروبا بشكل شبه تام.

فيما أكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، أن مصر تمتلك إطارًا تشريعيًا شاملًا لمكافحة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، حيث تبنت قانونًا تأسست على إثره اللجنة الوطنية التنسيقية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والإتجار بالبشر، إلى جانب قانون آخر يتعلق بالاتجار بالبشر.

التوصيات:

تعاني منطقة شمال أفريقيا من العديد من التحديات التي تعرقل سير تنميتها، وتأتي قضية الهجرة غير النظامية على رأس تلك التحديات وما يرتبط بها من قضيتي الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وذلك باعتبار دول الشمال الأفريقي هي في المقام الأول دول معبر إلى أوروبا عن طريق ساحل البحر المتوسط، وأيضًا في الوقت نفسه هي أحد الدول المصدرة للمهاجرين غير النظاميين. وفي الواقع تتعد الأسباب التي تدفع المواطنين إلى ترك مواطنهم الأصلية والانتقال إلى بلد أكثر تقدمًا، إلى أن العامل أو الدافع الاقتصادي يأتي على رأس تلك الأسباب. وفي إطار ما سبق وفي ظل الجهود الدولية أيضًا الإقليمية والمحلية التي قامت بها بعض الدول للحد من ظاهرة الهجرة غير النظامية، هناك بعض التوصيات التي يمكن وضعها، وذلك على النحو التالي:

أولًا: في ظل نجاح الحكومة المصرية في تدشين استراتيجيتين واللتان تعدان من أقوى الاستراتيجيات الأفريقية لمكافحة ظاهرتي الاتجار بالبشر والهجرة غير النظامية، توصي مؤسسة ماعت للسلام الحكومة المصرية بمشاركة

تجربتها الناجحة في التصدي لظاهرة الهجرة غير النظامية مع دول شمال أفريقيا، وصياغة استراتيجية قارية تجمع دول شمال أفريقيا بصدد معالجة الهجرة الغير نظامية.

ثانيًا: في ظل غياب دور جامعة الدول العربية في محاولة إيجاد علاج لمشكلة الهجرة غير النظامية في منطقة شمال أفريقيا العربية، توصي مؤسسة ماعت للسلام الجامعة العربية بضرورة تدشين آلية خاصة بمراقبة تطورات ملف مكافحة الهجرة غير النظامية في دول شمال أفريقيا، ومتابعة أحدث تطوراتها بشكل دوري.

ثالثًا: في ضوء انتشار ظاهرة الاتجار بالبشر خاصة المتعلق منها بالهجرة غير النظامية عبر منطقة شمال أفريقيا، تدعو ماعت منظمات المجتمع المدني المعنية بمكافحة الهجرة الغير نظامية بتوعية فئة الشباب والنساء والأطفال بشكل خاص حول ظاهرة الاتجار بالبشر، بهدف حماية الأفراد من الوقوع مع تلك الشبكات الإجرامية.

رابعًا: يعتبر العامل الاقتصادي أيضًا في الدول الأفريقية أحد أبرز دوافع الهجرة غير النظامية، وفي ذلك الإطار توصي مؤسسة ماعت الشركات الاستثمارية توجيه استثماراتها نحول الدول الأفريقية بهدف الحد من هجرة المواطنين خارج حدود دولتهم بطرق غير نظامية بحثًا عن فرص عمل ومستوى معيشي أفضل.

خامسًا: توصي مؤسسة ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان المقرر المعني بالمهاجرين في اللجنة الأفريقية بتعزيز أنماط التعاون مع دول المنشأ والمقصد والعبور من قبل المهاجرين في شمال أفريقيا بإجراء تدخلات إنسانية عاجلة ومنقذة للحياة وتحسين الوصول الأمن والكامل للخدمات من قبل المهاجرين وتنفيذ مبادرات الحماية ولاسيما حماية الطفل ومكافحة الاتجار وبدائل الاحتجاز.

سادسًا: تدعو مؤسسة ماعت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب إلى تقاسم المسؤولية مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي، والمضي قدمًا في العمل على تدشين آلية تضامن أفريقية فعالة، تهدف إلى إعطاء مسألة الهجرة غير النظامية مزيد من الاهتمام والعمل على وضع استراتيجيات لإنهاء تلك الظاهرة.